الباب الثالث

اقتراح مد أجل الامتياز

مشروع الاتفاق — مذكرة المستشار المالي — قرار مجلس النظار — مناقشة المذكرة — اعتبارات عامة — فروض حسابية — تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ — تقدير مصروفات القنال في هذه المدة — مقدار ما تأخذه الشركة في المدة المذكورة — مقدار ما تعرضه فى نظيرها — الفرق — مزايا المشروع للشركة مضاره لمصر — نتيجة .

يرى القارىء نص مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي في باب الملحقات فلا لزوم لاعادتها هنا انما نذكر نص قرار مجلس النظار الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ الذي به أرسل مشروع الاتفاق الى الجمعية العمومية

مذكرة الى الجمعية العمومية

عن مشروع الاتفاق مع شركة قنال السويس

طلبت شركة قنال السويس من الحكومة امتداد امتيازها

وبعد المخابرات الطويلة انتهى الامر بتحضير مشروع الاتفاق المرفق بهذه المذكرة

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٧ يناير الجاري تحت رآسة الحضرة الخديوية الفخيمة فقرر باجماع الاراء وجوب رفضه ما دام بشكله الحالي ولكنه يرى جواز قبوله اذا أدخلت عليه التعديلات الآتية وهي

أولا — الغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك الممنوحة للشركة بمقتضى المادة الثانية عن كل سنة من سنى الامتداد وبعبارة أخرى جعل قسمة الارباح من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بالمناصفة الكاملة بدون خصم شيء ما تمتاز به الشركة

ثانياً — حفظ الحق للحكومة في نصف الارباح لا يكون من أول يناير

سنة ١٩٦٩ بل يبتدئ من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذي هو تاريخ الامتداد

ثالثاً — حذف المادة الثامنة التي تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة ٢٠٠٩ الذي هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمي الشركة ومرتبات تقاعدهم واعانتهم

وبما ان السبب الوحيد الذي حمل الشركة على قبول التسعين الف جنيه للحكومة حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق هو تكفل الحكومة بصرف معاشات التقاعد فمجلس النظار يميل الى التجاوز عن مبلغ التسعين الف جنيه المذكور مادامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات .

ومجلس النظار يميل أيضا بهذه المناسبة لتسوية المسألة المختصة بطلب الشركة امتلاك الاراضي التي ستتخلف من البحر في بورسعيد بسبب الاعمال التي ستجريها على نفقتها وهو لا يوافق على استئثار الشركة بها بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الاراضي الى مصلحة الاملاك المشتركة

مناقشة

مذكرة المستشار المالي

اعتبارات عامة

ليس من غرضنا أن نتحرى السبب الذي جعل جناب المستشار المالي يفتي بفائدة هذا المشروع لمصر حتى مع امتياز الشركة بالخمسين مليونا الاولى من دخل القناة . حتى مع تحمل الحكومة المصرية لمعاشات مستخدمي الشركة بعد سنة ٢٠٠٨ . أي حتى مع الشروط التي رفضها مجلس النظار باجماع الآراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ . ولكن الذي يهمنا الآن هو البحث في المذكرة من جهتيها أي من جهة الاعتبارات العامة المصدرة بها ثم من جهة الفروض الحسابية التي استنتج منها جنابه أن قبول الحكومة المصرية لهذا العرض من مصلحة مصر

من المسلم ان الحكم على دخل القنال بعد سنة ١٩٦٨ حكماً دقيقاً هو من المستحيلات حقيقة كغيره من الاحكام التي نصدرها على المستقبل البعيد . ولكن الامر الوحيد الذي تجب ملاحظته في هذه الحاله هو النتيجة التي يخرج بها العقل من قياس الماضي والحاضر مع النظر بصفة ثانوية لنتائجها في المستقبل القريب

نرى زيادة دخل شركة القنال في الماضي والحاضر كلها مطمئنة تدل على ان الزيادة ستبقى مطردة ما دامت المدنية الحالية وما دام الشرق والغرب كلاهما في حاجة الى مبادلة المنافع وما دامت مبادىء التمدن تميل الى السلام . وليس بنافع ان نبعد الفروض الخيالية الى حد ان تخرج بنا الى الشذوذ عن القواعد المرعية الاتباع في مدنيتنا الحاضرة . فليس علينا تلقاء هذا المستقبل المجهول الا ان ننظر فيما اذا كانت الاعتبارات العامة التي اوردها جناب المستشار في صدر مذكرته تجعلنا نقبل المشروع واعيننا مربوطة أم هي ذاتها على العكس

من ذلك تجعلنا نصر على رأينا من ان الصفقة خاسرة وان الاولى بمصر هو عدم قبولها

أما انقاص رسوم المرور في القناة فلا شك ان الميل اليه شديد من جانب اصحاب السفن والتجار ولكن الماضي يعلمنا ان انقاص الرسوم لم يولد انقاصاً في الايراد . بل على العكس من ذلك نرى ان الرسم على الطن الواحد كان ٩ فرنكات و٥٠ سنتيماً في سنة ١٨٩٠ وكان ايراد الشركة في تلك السنة ٧٠ مليونا من الفرنكات فلما انزل رسم الطن في سنة ٩٣ الى ٩ فرنكات فقط كان مجموع دخل الشركة ٧٦ مليونا حتى وصل في سنة ٩٠٢ الى مبلغ ١٠٦ ملايين. وفي سنة ٩٠٣ أنقص الرسم فصار ٨ فرنكات و٥٠ سنتيما فكان الدخل السنوي ١٠٦ ملايين أيضاً حتى سنة ٩٠٦ أنزل الرسم الى ٧ فرنكات و٧٥ سنتيما فوصل دخل القنال الى مبلغ ١١١ مليونا وكذلك استمر يزيد مع نقص الرسم حتى وصل في سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٢٣ مليونا وعلى ذلك فان أصحاب السفن والتجار لا تطلب انقاصاً غير معقول لتلك الرسوم بل ان نقص الرسوم لم يؤثر الى الآن تأثيرا يعتد به بالنسبة للدخل السنوي . وعلى ذلك يكون التخوف من انقاص الرسوم تخوفا مبالغا فيه

وأما الاختراعات العلمية لوسائل النقل فان الموضع الجغرافي لقنال السويس لا يؤثر عليه بوغاز بناما ولا سكة حديد بغداد . وحسبنا في ذلك أن نذكر طرفا من خطبة البرنس دارنبرج رئيس مجلس ادارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٨ اذ قال :

« ما ذا نخشى في المستقبل ؟ لم يعد بعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية
« قنال ثان فقد ذهب بها الزمان . وان سكة حديد سيبريا وسكة حديد
« بغداد لا يمكنهما الا أن تسرعا في حركة التجارة . فاذا نقصنا بسببهما بعض
« الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائما في نقل بضائعهم طريق البحر .
« وان قنال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب

« والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس — فلقد
« رأيتم النتيجة .فهما يكن من الامر فان ارباحكم لن تقل وانا لننتظر اليوم
« الذي يمكننا من أن يكون لدينا مانزيد به مانوزع على الاسهم. وهذه الزيادة
« لابد ان تجئ . فان الصين تبتدئ فقط الآن في أن تفتح ابوابها للتجارة.
« وان فيها من عدد السكان مايربو على عدد سكان أوروبا اجمع . ولا شك
« في ان حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التي تجوس خلال
« تلك الديار »

ولسنا نقف في خطبة البرنس دارنبرج عند هذا الحد بل نقتطف منها أيضاً مايصلح ان يكون رداً على ماذكره جناب المستشار المالي من احتمال انقاص الرسوم . نترك رئيس الشركة يتكلم

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم لتعلمون حق العلم
« ان ذلك لايكون الا بعد ان يزيد مايوزع من الارباح على الاسهم . وانكم
« لتذكرون ان انقاص الرسم ٥٠ سنتيما في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة
« واحدة . وانكم لتذكرون أيضا أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيما في سنة ١٩٠٦
« قد عوض علينا في أقل من عامين .ترون بذلك ان انقاص الرسم لا يخيفنا
« في شيء »

من ذلك يظهر لنا أن لا مزاحمة قنال بناما ولا انقاص الرسوم يمكنها أن تكون هي قاعدة المفاوضات في مد امتياز قنال السويس .

بقيت هذه الفكرة التهديدية وهي أن الظروف الاقتصادية والمالية قد تجعل القناة حرة . هذه الفكرة لا نعرف انها تحققت في الماضي الا في ممرات السوند وبلت الكبير والصغير في معاهدة ١٤ مارس سنة ١٨٥٧ التي أخرجت هذه الممرات من أن يكون اجتيازها بثمن رسم معلوم الى أن يكون حرا للتجارة العامة هذه المعاهدة التي حصلت في كوبنهاج بين ملك الدنمركة وملوك الامم

الاخرى قد قضت بان يعوض الخسارة الناشئة عن تحرير هذه الممرات ولقد قدرت بايراد خمسة وعشرين عاما فبلغ المجموع مبلغ ٣٠٤٧٦٣٢٥ ريجدلار (والريجدولار يساوي ٢٩ سنتيم ٢ فرنك) . يتبين من هذه المعاهدة أن الدول لم تأخذ الى اليوم قنالا غصبا . وليس من الممكن أنها تتفق جمعاء على غزو بلد واحد لتحرير قنال بالقوة . ولو حصل ذلك فانه لاسبيل لحساب القوة القاهرة في عقد مدني لايتم الا باتفاق طرفي المتعاقدين بالاختيار التام .

على اننا مع هذه الاعتبارات كلها نرى أن نضم اليها اعتبارا آخر جديرًا بالالتفات وهو أن أمام الحكومة المصرية تسعة وخمسين عاماً يمكنها فيها أن تحسن الفرصة المناسبة لقبول مدّ الامتياز بشروط أحسن من هذه الشروط المعروضة اذا اضطرتنا ظروف الاحوال المستقبلة الى أن نفضل ابقاء قنال السويس في يد شركة أجنبية دولية

ولا نحفل بقول بعضهم ان ادارة الشركة لاقت معارضة شديدة من المساهمين بشأن المشروع الذي يجدونه مجحفاً بحقوقهم وفي صالح الحكومة المصرية واذا كان الحكم على تأثير أي مشروع أو اتفاق لشركة من الشركات يعلم من هبوط أسعارها أو ارتفاعها لدى اذاعة خبر ذلك الاتفاق فامامنا أسعار سهام الشركة قبل و بعد اذاعة خبر قرب الاتفاق مع الحكومة على مد الامتياز

فكان في شهر ستمبر يتراوح ثمن السهم الاصلي بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ بالنقد و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لاجل فبلغ في شهر أكتوبر ٤٩٩٥ نقداً اولغاية ٥٢٠٠ لاجل . ثم لما أشيع خبر قيام الامة المصرية ومطالبتها بنظر المشروع رجعت الاسعار في شهر نوفمبر الى ٤٩٥٠ نقداً اوالى ٥٠٤٠ لاجل . وكانت أسعار حصص التأسيس في شهر ستمبر ٢١٦٥ فبلغت في اكتوبر ٢٢٤٧ ونزلت في نوفمبر الى ٢٢١٥ — ثم لما طمنوهم بأن المخابرات لم تنقطع عادت الاسعار حتى وصلت لما أوضحناه في غير هذا المحل

فهل بعد ذلك دليل على أن هذا المشروع كله خير و بركة على الشركة والمساهمين وانهم لم يعارضوا فيه معارضة لاخفيفة ولاشدة . بل ارتفاع أثمان الاسهم يثبت بالعكس أن حملتها يعدون تحقيق هذا المشروع الجديد غنما كبيرًا لهم .

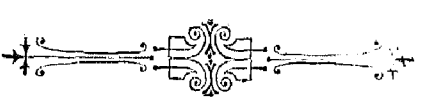

القروض الحسابية لقرض الشركة

تقدير الربح والخسارة

يتبادر لقارئ مشروع الاتفاق ومذكرة جناب المستشار ان عرض الشركة الحالي منحة تقدمها للحكومة بلا عوض ولهذا افتتح جناب المستشار مذكرته بالملاحظة الآتية: «ان شروط الامتياز تبيح مد الاجل بشروط اذا حفظت الشركة» « الامتياز مدات متعاقبة كل واحدة منها ٩٩ سنة فان نصيب الحكومة » « بالربح وهو ١٥ ٪ يزاد في المدة الثانية الى ٢٠ ٪ وفي المدة الثالثة الى ٢٥» « ٪ وهكذا على التوالي بحسبان الزيادة ٥ ٪ لكل مدة على انه لايجوز بحال» «من الاحوال ان يزيد على ٣٥ ٪ من صافي دخل الشركة ولاحاجة لي لان» « أقول ان هذه الشروط لا تستطيع الحكومة المصرية قبولها و بما انها مطلقة» « الحرية في المنح والمنع فهي قادرة على تعليق أحدهما بالشروط التي تراها » « موافقة وللشركة الحرية في أن تعدل عن التجديد اذا لم ترفيه موافقة لها »

على ان هذا الشرط نسخته أحكام اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ التي نصها (يصرح الطرفان هنا على سبيل التفسير والايضاح انه عند انتهاء ٩٩ عاماً التي هي مدة الامتياز يصبح الامتياز لاغياً من نفسه الا اذا تجدد باتفاق آخر بين الحكومة المصرية والشركة) كما ان الخمسين في المائة التي تأخذها مصر في المدة الجديدة هي حق الحكومة المصرية لان القنال بعد انتهاء سنة ١٩٦٨ يرجع كله اليها فهي التي تعطي نصفه ففي التعبير خطأ يجب تصحيحه ووضع المسألة بهذه الصفة : تطلب الشركة أخذ نصف دخل القناة مدة أربعين سنة وتعرض في نظيره عوضاً فلنبحث عن مقدار ما ستأخذه الشركة ومقدار ما ستعطيه للحكومة في نظيره ليعرف الفرق بين المبلغين ويعلم ان كانت الصفقة رابحة أو خاسرة وأى الفريقين الرابح . وليس غرضنا الا ان تكون صفقتنا في

هـذه الدفعة مع الشركة مبنية على قاعدة المساواة في الاخـذ والعطاء على قدر الامكان

واننا نعلم انه لو أردنا ان نتمتع حالا بارباح مستقبلة وجب علينا ان نقطع تلك الارباح بانقاص مبلغها وكذلك يقال عن الشركة اذا أرادت ان تتمتع بأرباح مستقبلة فلتعط في نظيرها ما يوازي قيمتها بعد تنقيص مبلغها التنقيص الاصولي المقبول على هذه القاعدة بنينا حسابنا ونحن نعلم أيضا ان قطع مبالغ كبيرة لمدد طويلة كالتي نحن بصددها قد لا يقبلها الا المضطر الذي لاخيار له فالمليون من الجنيهات بفائدة مركبة بسعر ٣ ١/٤ ٪ يبلغ في ٥٨ عاما . . . ر٣٩١ر٦ وفي ٩٨ سنة يبلغ ٠٠٠ ر٩٧٣ر٢٢

يلزمنا ان نعرف دخل القنال في المدة الجديدة من ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ ومقدار المصروفات اللازم استبعادها من ذلك ومقدار الصافي الذي تريد الشركة ان تأخذ نصفه والفرق الذي يظهر هو مقدار ما تغبن فيه الامة المصرية ان كان ما ستأخذه الشركة أزيد من العرض أو مقدار ما تربحه الامة المصرية ان كان العكس

(تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨)

لتقدير هذا الدخل يلزم ان نعرف الدخل الحالي وقد رأينا ان ايرادات سنة ١٩٠٩ بلغت ١٢٣ مايونا وكسورا (١) ولا يمكننا ان نبني حسابنا على ايراد هذه السنة وحدها لانه زائد عن كل السنوات السابقة ولا على ايراد سنة ١٩٠٨ وحدها لانه قليل جدا فلكي يكون الحساب أقرب للحقيقة نأخذ متوسط دخل

(١) الايرادات التي علمت بالضبط عن سنة ٩٠٩ هي الايرادات الناتجة من رسوم المرور وقد بلغت ٠٩٨ ر٦١٦ ر١٢٠ فرنكا وباقي أنواع الايراد لا يعرف الا من مفردات حساب الشركة التي لا تنشر الا في شهر يونيه سنة ١٩١٠ أي بعد جلسة الجمعية العمومية ففرضنا لباقي أنواع الايرادات ثلاثة ملايين وهو اقل تقدير واقل من السوابق ومن متوسط السنوات ومن المحقق انها تزيد عنها ـ

الخمس السنوات الاخيرة والناتج هو الذي نعتبره أساساً لحسابنا

فايرادات سنة	٩٠٥ بلغت	١١٧ر٣٠٨ر١٩٦
» »	٩٠٦ »	١١١ر٩٨٩ر١٢٢
» »	٩٠٧ »	١٢٠ر١١٨ر٥٢١
» »	٩٠٨ »	١١١ر٤٩٠ر٩٥٩
» »	٩٠٩ »	١٢٣ر٦١٦ر٠٩٨
		٥٨٤ر٥٢٢ر٨٩٦
فالمتوسط		١١٦ر٩٠٤ر٥٧٩

أو ١١٧ مليونا في السنة وهو الذي نعتبره دخلا حاليا

وعندنا ان اعتبار الدخل بهذه الصفة أقرب الى العدل . لاننا لو جعلنا قاعدة حسابنا زيادة الايرادات كما جعل جناب المستشار المالي لكان معناه التسليم منا بان المصاريف التي تخصم الآن من الدخل مصاريف ثابتة حتى بعد سنة ١٩٦٨ مع ان نحو ثلاثة ارباع المصاريف التي تصرف الآن استهلاكات للديون ورأس المال وغير ذلك لن تكون بعد سنة ١٩٦٩ . وانه لن يكون بعد التاريخ المذكور من المصاريف الا ما سنبينه بعد — وعلى هذا الاعتبار ينبغي أن لا يندهش القارئ عند ما يرانا نقدر متوسط الدخل بمبلغ ١١٧ مليونا في حين أن جناب المستشار لا يقدره الا بنحو ثلاثة وسبعين بما فيه مليونا الاحتياطي القانوني أو ٧١ من غير هذا المبلغ

فرض جناب المستشار ثلاثة فروض للدخل في المدة المستقبلة الى سنة ١٩٦٨ الاول ان يظل ثابتا الثاني ان يزيد مليونا في كل سنة زيادة مطردة الثالث ان يزيد مليونين ونترك للارقام الحكم في اختيار أيها الاقرب للحقيقة —

من الاطلاع على الجدول حرف ا يتضح ان الايرادات كانت في سنة ١٨٧٠ ٩ ملايين فرنك فبلغت في سنة ١٨٨٠ ـ ٤١ مليونا ومتوسط الزيادة ثلاثة ملايين وكسور في كل سنة وفي سنة ١٨٩٠ بلغ الايراد ٧٠ مليونا فالزيادة ٢٩ مليونا أي بمتوسط نحو الثلاثة ملايين سنوياً وفي سنة ١٩٠٠ وصلت ٩٣ مليونا بزيادة ٢٣ مليونا أي بمتوسط مليونين وثلاثمائة الف فرنك في السنة وفي سنة ١٩٠٩ بلغت ١٢٣ مليونا أي بزيادة ثلاثين مليونا بمتوسط ثلاثة ملايين كل سنة فمتوسط الزيادة من سنة ١٨٧٠ لسنة ١٩٠٩ ثلاثة ملايين سنويا وقد تخلل هذه المدة سنوات كانت الزيادة فيها فاحشة مثلا كان الايراد سنة ١٨٧٩ ـ ٣٠ مليونا فبلغ سنة ١٨٨٠ ـ ٤١ مليونا وفي سنة ١٨٨١ وصل الى اربعة وخمسين وفي سنة ١٨٨٢ بلغ ٦٣ . وفي سنة ١٨٩٠ كان الايراد ٧٠ مليونا فوصل في السنة التالية ٨٦ نعم انه نزل بعد ذلك الى ٧٧ و٧٦ مليونا لكنه رجع في سنة ١٨٩٥ الى ٨٠ وفي سنة ١٨٩٦ الى ٨٢ ووصل في سنة ١٨٩٩ ـ ٩٤ مليونا

وفي سنة ١٩٠٠ رجع الى ٩٣ ولكنه في السنة التالية زاد ١٠ ملايين عوضت كل ما فات ثم اطردت الزيادة بنسبة ٣ ملايين سنويا من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٠٤ وفي سنة ١٩٠٥ رجع الى ١١٧ وفي سنة ١٩٠٦ الى ١١١ ولكن في سنة ١٩٠٧ زاد ٩ ملايين وفي سنة ١٩٠٨ رجع الى ١١١ مليونا ولكن في سنة ١٩٠٩ زاد ١٢ مليوناً

فمن كل ذلك يتضح انه اذا صادف نزول في الايراد سنة من السنين لسبب ما فلا يلبث ان تأتي السنة التالية له بزيادة كبيرة تعوض ذلك النقص وتربو عليه

ولسنا نعلم سبباً يمنعنا من ان نقيس الآتي على الماضي وان نبني حساب الثمانية وخمسين سنة الآتية على قياس الاربعين الماضية

وماذا عساه يحصل في المستقبل لم يمر له نظير ولا مثيل فيما فات ؟

انخشى ان تنشب حرب باوربا فتعطل التجارة أو تقع حروب بآسيا وامريكا فتؤثر على القنال وحرية المرور فيه

كل هذه حوادث مر مثلها من عهد فتح القنال فلم تؤثر فيه حرب الروسيا مع تركيا ولا حربها مع اليابان كما لم تؤثر فيه حرب المانيا مع فرنسا ولا ثورة فرنسا وقلب حكومتها من امبراطورية لجمهورية ولم تؤثر كذلك حرب اسبانيا مع امريكا ولا حرب الصين مع اليابان ولا حرب تركيا مع اليونان ولا حرب الترنسفال بل ولا ثورة عرابي ولا احتلال انجلترا للقنال بجنودها ومنعها مرور مراكب التجارة فيه ومن الغريب ان ايراد القنال في سنة ١٨٨٢ زاد تسعة ملايين فرنكا عن ايراده في السنة السابقة بل ولم تؤثر ثورة تركيا الاخيرة ولا ثورات الروسيا الداخلية ولا جميع الاضطرابات التي لم يخل منها يوم

فما الذي نخشاه في المستقبل من الحوادث — هل تعاكس السياسة القنال معاكسات أشد من الاولى وقد مرت على الشركة الحالية ايام بل اعوام لم يكن بينها و بين الافلاس قيد شبر ومع ذلك ماذا رأينا ؟

رأينا الايراد الذي لم يزد على ٩ ملايين في سنة ١٨٧٠ بلغ في سنة ١٩٠٩ ١٢٣ مليونا وجدنا السهم الذي هبط الى ١٦٠ فرنكا وصل الى ٥٠٠٠ — وجدنا الشركة بعد ان كانت تصدر بونات بدل القو بونات ولا زالت تتحمل فوائدها اصبحت من سنة ٩٠٤ توزع ارباحا ١٥١ فرنكا عن كل سهم من اسهمها — وجدنا ان رسم المرور وصل في سنة ١٨٧٤ الى ١٣ فرنك ونزل الى ثمانية الاربعا من سنة ١٩٠٦ والايراد دائما في ازدياد — وجدنا الشركة كانت تقدر حمولة السفن التي تمر من القنال بثلاثة ملايين طن في السنة وتعد نفسها رابحة لو وصلت اليها فاصبحت الحمولة

التي تمر منه ١٥ مليون طن وعدد المسافرين ٣٥٣ ألف في السنة ولا تزال الزيادة مطردة وجدنا القنال ولم يكن عمقه يزيد على ثمانية أمتار أصبح عمقه ١٠ أمتار والاعمال جارية لتعميقه مترا آخر و بعد ان كان قطاع قاعه ٢٢ مترا واتساع سطحه بين ٥٤ و١٠٠ على العموم و بين ٥٩ و١٠٥ بمجاورة المحطات أصبح اتساعه في القاع ٣٠ مترا ومن فوق ما بين ٨٠ و١٢٠ و بين ٩٥ و١٣٥ و بعد ان كان المرور لا يجوز الا نهارًا أصبح ليلا ونهارًا و بعد ان كانت المدة في اجتياز القنال ٥٣ ساعة و٤٦ دقيقة أصبحت ١٧ ساعة و بعض دقائق ؛

قامت الشركة بكل ذلك وعقدت قروضاً بشروط لا يقبلها الا المضطر لفداحة سعر اصدارها وسعر الفائدة عليها وها هي قد نجت من كل ما كانوا يتطيرون منه وأصبح لها قدم ثابت وثقة عظيمة تجعلها تقترض الآن القروض بثلاثة المائة بعد ان كانت تصدر السند بخمسمائة وتقبض منه ثلثمائة وتدفع خمسة في المائة على الخمسمائة في السنة و بعد بضع سنين تتخلص من كامل هذه القروض الشديدة الوطأة عليها ومع كل ذلك فايراداتها على ما أوضحنا

فهل في المستقبل حوادث أشد وأنكى مما ذكر — هل نسخت آية « ان التاريخ يعيد نفسه وما طلعت الشمس على جديد » فالذي يجوز ان يحصل قد حصل له نظير من قبل

اذا علم ذلك فلا شئ مطلقاً يخيفنا من المستقبل أو يمنعنا من أن نقيسه على الماضي ومن ان نفرض ان الزيادة التي اطردت في مدة الاربعين سنة الماضية لا شئ يمنع استمرارها في الآتي وقد رأينا انها بمتوسط ثلاثة ملايين من الفرنكات في كل سنة فلو قدرناها بمليونين لانكون مبالغين بل يكون هذا الفرض أقل من الحقيقة . نقول ذلك وامامنا عدد مجلة القنال الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ وفيه ان ايرادات القنال من أول يناير سنة ١٩١٠ لغاية ٢٠ منه بلغت ٧٫٥٨٠٫٠٠٠ فرنكا يقابلها ٦٫٦٣٠٫٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ و٥٫٤٣٠٫٠٠٠

في سنة ١٩٠٨ وان عدد المراكب التي مرت في المدة المذكورة من القنال بلغت ٢٧٠ يقابلها ٢٢٨ في سنة ٩٠٩ و١٩٤ في سنة ١٩٠٨

على فرض زيادة مليونين سنويا على الايراد الذي اعتبرناه الحالي وقدره ١٢٧ مليونا يكون دخل القنال في سنة ١٩٦٨ وهي السنة التي في نهايتها يرجع القنال للحكومة ٢٣٥ مليوناً من الفرنكات

بقي علينا ان نعرف مقدار الدخل في مدة الاربعين سنة التالية أي ما بني سنة ١٩٦٩ وسنة ٢٠٠٨

فرض جناب المستشار أن الزيادة في المدة الثانية لاتكون بمناسبة الزيادة الاولى وقدرها بالنصف منها ولا ندري على م بنى هذا الرأي وعلى أي قياس جعل الحد الفاصل بين نهاية الزيادة الاولى وبداية الثانية هو سنة ١٩٦٩ أي انتهاء مدة الامتياز بالضبط

مهما يكن من الامر فاننا نسلم له بهذا الرأي ونبني حسابنا عليه ونعتبر الزيادة السنوية من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ مليون فرنك بدل مليونين وعلى ذلك يكون دخل القنال في سنة ٢٠٠٨ ـ ٢٧٥ مليون فرنك ويكون مجموع دخل الاربعين سنة ١٠٫٢٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠ عشرة مليار ومائتين وعشرين مليونا فرنك فلننظر مقدار مايجب استبعاده نظير المصروفات

تقدير مصروفات القنال

(في المدة من سنه ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨)

في سنة ١٩٦٨ ينتهي امتياز الشركة وتستلم الحكومة القنال ولا يكون عليها رأس مال تستهلكه ولا ديون تدفع لها أقساطا ولا محل لان يكون لها ادارة تنفق عليها بفرنسا أو غيرها بل تنحصر كل المصروفات في الادارة العمومية وفروعها وفي حفظ وصيانة القنال وتحسينه وجعله صالحا لمرور أكبر المراكب ولتقدير النفقات اللازمة لذلك نرجع لمصروفات الشركة من سنة

١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٨

من الاطلاع على الجدول ب يتضح أن الشركة تقسم المصروفات الى قسمين اعتيادية وهي تتضمن —١— الاقساط الثابتة التي على الشركة (أقساط الديون ماعدا بونات سنة ١٨٧٥ ومرتب مأمور مصر ومعاش عائلة ديلسبس والرسوم المستحقة للحكومة الفرنساوية على الشركة) —٢— مصروفات الادارة بجميع أنواعها ومصروفات الحفظ والصيانة والاحتياطي القانوني — ٣ — حاصل الاحتياطي للاستهلاكات. والى مصروفات غير اعتياديه وهذه تؤخذ من القروض التى أصدرتها او تصدرها الشركة لهذا الغرض واذا نفد هذ المال تؤخذ مؤقتا من النقود المتوفرة بالشركة الى أن يصدر قرض جديد وهذا النوع من المصروفات يضاف سنويا الى تكاليف القنال

والذي يهم في بحثنا من هذه الأنواع البند الثاني من المصروفات الاعتيادية والمصروفات غير الاعتيادية أما الاولى بما فيها الاحتياطي القانوني فقد بلغت في المدة التى بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٩٩٤٤٧٠٨٠ فرنك

ولو خصمنا من هذا المبلغ قيمة الاحتياطي وقدره لغاية سنة ١٩٠٨ ٢٩٫٨٦١٨٢٩ فرنك يكون الباقي ٢٦٩٥٨٥١٥١ فرنك بقسمته على ٣٩ سنة يكون الناتج ٦٩١٢٤٤٠ فرنك أي متوسط المصروفات في السنة

و بلغت المصروفات غير الاعتيادية في سنة ١٨٧٠ مبلغ ٥ مليون ونصف وفي كل سنة تزيد أو تنقص حسب مقتضيات الاحوال ولزوم الاشغال وكان أعلى ما بلغته في كل هذه المدة ١٨ مليونا في سنة ١٨٨٧ ومجموعها في كل المدة ١٨٨ مليون فيكون متوسطها ٤٨٢٠٫٠٠٠ باضافته على متوسط المصروفات الاعتيادية الموضحة أعلاه يكون مجموع النوعين ١١ مليونا تضاف اليه تسعة ملايين للطوارئ ليكون جملة ذلك ٢٠ مليونا في السنة أى ٨٠٠ مليون فى لاربعين سنة

مقدار ماتأخذه الشركة

من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨

بخصم الثمانمائة مليون وهي قيمة مجموع المصروفات من الايرادوقدره ١٠٢٢٠٠٠٠٠٠٠ يكون صافي الايراد ٩ مليارا و٤٢٠ مليونا أي ٣٦٣٣٧٦٥٠٠ جنيها مصريا وهذا هو المبلغ الذي تريد الشركة أن تأخذ نصفه وقدر هذا النصف ١٨١٫٦٨٨٫٢٥ جنيهامصريا اصلافقط ٣٥٦٫١٨٤٫٢٠٠ أصلا وفائدة بسعر ٣ ١/٤ من تاريخ كل سنة فلننظر ماذا تعرض الشركةفي نظيره

ما تعرضه الشركة

تعرض الشركة اربعة ملايين جنيهاً مصرياً على اربعة اقساط من ١٥ دسمبر سنة ١٩١٠ وتعرض حصة في صافي أرباحها من سنة ١٩٢١ الى سنة١٩٦٨ بواقع ٤ في المائة عن العشر سنوات الاولى و ٦ في العشر سنوات الثانية « ٨ « « « « الثالثة و١٠ « « « الرابعة « ١٢ « عن الثمان سنوات الخامسة

يتضح من حساب جناب المستشار المالي ان الاربعة ملايين من الجنيهات والحصة في الارباح التي ستعطى للحكومة لو حسبت بفوائدها المركبة بواقع ثلاثة وربع في السنة لغاية سنة ١٩٦٨ وجعلت أصلا يقسط على الاربعين سنة المطلوب مد أجل الامتياز اليها (أي من سنة١٩٦٩ الى سنة٢٠٠٨ بفائدة٣ وربع أيضا لكان مقدار كل قسط منها ١٫١١١٫٠٠٠ عن مبلغ الاربعة ملايين

و عن مجموع الحصص في الارباح بفرض انها ٧٣ مليونا حالا ١٫٨٠٥٫٠٠٠ وتزيد مليونين في كل سنة

الجملة ٢٫٩١٦٫٠٠٠

نقبل هذا الحساب كما هو مع العلم بان جنابه بنى حسابه على زيادة الايرادات عن المصروفات قبل خصم الاحتياطي القانوني مع ان حصة الحكومة ليست الا فيما يصير توزيعه من الارباح وهذه لا تتوزع الا من بعد استبعاد الاحتياطي المذكور واستبعاد مبالغ أخرى في بعض السنوات لاحتياطي خصوصي أو لترحيلها لسنوات مقبلة .ولو نظرنا الى الخمس سنوات التي أخذ المستشار متوسط زيادة ايراداتها وهي سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٠٨ نجد ان زيادة ايرادات سنة ١٩٠٤ بلغت ٧٨ مليونا ولم يتوزع منها سوى ٧١ مليونا والباقي أضيف منه مليونان للاحتياطي القانوني وخمسة للاحتياطي الخصوصي وفي سنة ١٩٠٥ بلغت ٧٦ وزع منها ٧١ والباقي للاحتياطيين وفي سنة ١٩٠٧ بلغت ٧٦ وزع منها ٧١ أيضاً فقط فلو كان للحكومة حصة في أرباح تلك السنين لما حسب الا من الواحد وسبعين مليوناً الموزعة فعلاً لا من الباقي فتقدير المبلغ الذي يوزع سنوياً راجع الى مجلس ادارة الشركة يتصرف في باقي زيادة الايرادات كما يرى

فهل من العدل أن يحسب على الحكومة حصة في مبالغ لا تقبضها ولا تدخل في توزيع الارباح وأن يحتسب على هذه الحصة ربح مركب الى سنة ١٩٦٨ ثم يقسط المجموع بالربح المركب أيضا الى أربعين سنة ويبنى على حسابها ؟ وما الفرق بالشيء القليل اذا لاحظنا ما تزيده تلك الارباح المركبة على الاصل فاذا سلمنا بالمبلغ الذي اعتبره جناب المستشار ديناً على الحكومة للشركة بهذه الصفة نكون حسبنا للشركة مبالغ لا تستحقها وتغدر فيها الحكومة ومع ذلك فالفرق بين ما تأخذه الحكومة على تقرير جناب المستشار وما تأخذه الشركة ليس بالشيء الذي يستهان به

الفرق بين ما تأخذه الشركة
وما تأخذه الحكومة

علم القاريء مما سبق ايراده في باب مقدار ما تأخذه الشركة ان مجموع صافي ايراد القناة في مدة الاربعين سنه من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بلغ ٣٦٣٫٣٧٦٫٥٠٠ جنيها مصريا أصلاً وقيمة ما تريد الشركة اخذه من ذلك بواقع النصف ١٨١٫٦٨٨٫٢٥٠ جنيها أصلاً وعلم القاريء كذلك مما توضح بباب تقدير ما تأخذه الحكومة المصرية ان الاربعة ملايين وحصة الارباح المعروض اعطاؤها لها في المدة القديمة لو اعتبرت دينا على الحكومة وعمل حسابها لغاية سنة ١٩٦٨ بفوائدها المركبة بواقع ٣ وربع وقسط المجموع على أربعين قسطا متساوية بالفائدة عينها من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ يكون مقدار كل قسط منها ٢٫٩١٦٫٠٠٠ جنيها على حساب المستشار الذي لاحظنا عليه ان فيه غدرًا على الحكومة وعلى ذلك تكون جملة الاربعين قسطا من أصل وفوائد ١١٦٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيها وبطرحها من المبلغ الذي ستأخذه الشركة أصلاً فقط يكون

١٨١٫٦٨٨٫٢٥٠	الذي تأخذه الشركة اصل فقط
١١٦٫٦٤٠٫٠٠٠	الذي تأخذه الحكومة أصل وفوائد
٦٥٫٠٤٨٫٢٥٠	مقدار ما تأخذه الشركة زيادة

على انه يجب ان نلاحظ ان جناب المستشار حسب فائدة على مجموع ما تأخذه الحكومة لغاية سنة ٢٠٠٨ واننا في هذا الحساب لم نحسب فائدة ما على ما تأخذه الشركة

وبما أن هذه الزيادة ستؤخذ بلا مقابل فلضبط الحساب تحسب فائدة على الفرق في كل سنة بين نصف صافي دخل القناة فيها وبين القسط الثابت الذي احتسبه جناب المستشار أي ٢٫٩١٦٫٠٠٠ ومجموع هذه الفوائد يبلغ ٦٢٫٣٨١٫٠٩٢ جنيها يضم على مبلغ ٦٥ مليون جنيه المذكور فتكون الجملة ١٢٧٫٤٢٩٫٣٤٣ جنيها مصريا أي نحو مائة سبعة وعشرين مليونا ونصف

وهي مقدار ما تغبن فيه مصر

هذا كله مع فرض ان متوسط الزيادة المستقبلهو مليونان في كل سنه في مجموع الايرادات على اننا نكرر ان هذا الحساب على أقل التقديرات لاننا عرفنا بالحساب ان متوسط زيادة الدخل من أول فتح القنال الى اليوم كان ثلاثة ملايين في السنة فمن التحكم أن نجعلها عن المستقبل مليونين فقط · ولو اننا قسنا المستقبل على الماضي وحسبنا متوسط الزيادة ثلاثة ملايين لكان غرم الحكومة المصرية في هذه الصفقة اكثر جداً من المبلغ الذي قدرناه لها

مزايا هذا العرض للشركة

قد أوضحنا مقدار ما تأخذه الشركة لو قبل ما تعرضه ومقدار ما تأخذه الحكومة والفرق بين المبلغين فلنبحث عن نتائج هذا الاتفاق لو تم بالنسبة للشركة يمكنها ان تصدر قرضاً بالاربعة ملايين من الجنيهات لوقسطته على ٩٨ سنة بواقع ٣ ٪ وهو السعر الذي تصدر به قروضها الآن فيكون مقدار القسط السنوي ١٢٧٠١١ جنيه — ولا يخفى أن الحكومة تتحمل جزأ من هذا القسط من سنة ١٩٢١ بنسبة حقها في الارباح الى سنة ١٩٦٨

وأن تعدل مدة استهلاك باقي رأس مالها فبدلا من استهلاكه في ستين عاما تستهلكه في ٩٨ وفي ذلك تنقيص للمال المخصص سنويا لذلك من أصل وفائدة وفي ذلك ربح للشركه . نعم قد تستفيد الحكومة أيضاً من هذا التنقيص ولكن الفائدة العظمى للمساهمين

تمد باقي ديونها الحاليةوما يستجد عليها لنهاية المدة الجديدة فتستفيد أيضاً من تقليل الاقساط

هذه بعض مزايا مد الاتفاق الذي كله خير و بركة على الشركة والمبلغ الذي تدفعه نقداً لا يحملها سوى قسط زهيد أى نحو ثلاثة ملايين فرنكا ونصف قدلا

يذكر هو ولا الحصة التي ستأخذها الحكومة في الارباح بجانب ما تستفيده الشركة من الوجوه الاخرى التي بيناها و بعبارة اخرى تأخذ الشركة نصف دخل القناة اربعين سنة دون أن تحمل مساهميها عناء يذكر اذ فائدتها من اطالة اجل الديون واستهلاك رأس المال أكبر مما تتحمله بسبب اعطاء الاربعة ملايين و بسبب اشتراك الحكومة في حصة من ارباحها

مضار هذا العرض بالنسبة لمصر

قد أوضحنا مقدار ما نغبن فيه مصر لو جارت الشركة على رأيها وقبلت مد الاجل بالشروط المعروضة ويرى القارئ أننا لم نبالغ في تقدير الدخل كما أنا لم نقتصد في المصروفات بل زدنا مقدارها وقبلنا حساب الشركة على صورته التي لا يرضاها كما قلنا الا المضطر الذي لا خيار له والا فما الحامل للحكومة المصريه على أن تتنازل عن نصف دخل القناة مدة أربعين سنة فى نظير مبالغ تحسب عليها فوائد مركبة نحو مائة عام ولا يبتدئ استهلاكها الا بعد ستين سنة

لسنا نظن ان الحكومة مضطرة للمال اضطرارا يسوغ لها ان تقترض بهذه الشروط بدليل ان الاربعة ملايين جنيها لا تدفع الا في أربع سنوات من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ والحصة في الارباح لا تبتدئ الا من سنة ١٩٢١ ولو سلمنا باضطرارها للمال فلا نعدم وسيلة لايجاده من الخارج وامامها مصلحة الدومين يمكن الحكومة ان تقترض عليها أربعة ملايين وزيادة ولو فرضنا انها اقترضت هذا المبلغ بفائدة أربعة في المائة لا ثلاثة وربع ولا ثلاثة ونصف وقسطت الدين على خمسين سنة لكان مقدار كل قسط من أصل وفائدة ١٨٦٢٠٠ جنيها ولو قسطته على ٧٥ سنة لكان القسط ١٦٨٩١٦ جنيها كلاهما زهيد قد لا يؤثر على ميزانيتها ولديها في كل سنة من زيادة الايرادات ما تسترد منه مثل هذا المبلغ وزيادة ولو ارادت ان لا تقترض ففي مكنتها ان تعمل بالدومين ما عملت بالدائرة السنية فيأتيها المال بلا حساب

النتيجة

يظهر للقارئ من أهمية قناة السويس من الوجهة السياسية ومن الوجهة المالية ومما عاناه آباؤنا القريبون والبعيدون من أمره وما عاناه الجيل الحاضر من جراء مزاحمة الدول الاجنبية على بلادنا من هذا القنال . يظهر للقارئ من ذلك كله أن مسئلة قناة السويس ليست من المسائل التي تمر بنا كغيرها كل يوم من غير أن نتدبر فيها ونحسب لها حسابها . فجدير بالامة المصرية ان تهتم بكل شي يتعلق بها وجدير بالجمعية العمومية ان تدقق النظر في مشروع القناة المعروض عليها

ولقد ظهر من الارقام مقدار غبن الامة المصرية اذا هي أنفذت هذا المشروع وظهر كذلك ان مبلغ الغرم هذا قد يقرب من دين الحكومة المصرية كله مضاعفاً

نقول ذلك ونحن نتساءل مع المتسائلين عن الاسباب التي تكون قد دعت الحكومة المصرية الى المناقشة في هذا العرض الجائر الذي يستحيل أن يعتبر فرصة لاتتجدد من اليوم الى سنة ١٩٦٨

على انه اذا كان لابد من التعاقد من اليوم على مد الامتياز تعاقداً مقبولا يجب ان يكون هذا العقد مبنياً على القواعد الآتية

(أولاً) ان ماتعطيه الشركة من مقدم ثمن الامتياز وما تعطيه في المستقبل من صافي الارباح الى سنة ١٩٦٨ يكون متناسباً مع الارباح التي تربحها الشركة من القنال في الاربعين سنة الجديدة مع مراعاة حساب ذلك بالقياس على الماضي والحاضر . أو ان تعطي الشركة للحكومة المصرية من اليوم جزأ معلوماً في الارباح على تلك النسبة . من غير حاجة الى اعطاء مبلغ ليعتبر ثمنا للامتياز كمبلغ أربعة الملايين المعروضة

(ثانياً) — ان تقبل الشركة في مجلس ادارتها من يوم التعاقد مديرين مصريين بكل معنى الكلمة عددهم مناسب لمقدار الحصة التي تعطى للحكومة في الايراد . وليس في ذلك شيء من التحكم فان الحكومة الانكليزية بعد ما استولت على سهام الحكومة المصرية اضطرت الشركة لقبول ثلاثة مديرين انكليز بعد ان لم يكن للحكومة المصرية ولا مدير واحد . ثم ان اصحاب السفن الانكليز قد اضطروا الشركة أيضاً الى قبول سبعة مديرين آخرين لمجلس الادارة حتى صار عدد الاعضاء الانكليز في مجلس الادارة عشرة . فليس من الغريب ان تشترط مصر وهي مالكة القنال على الشركة ان تقبل منها مديرين للدفاع عن مصالحها . خصوصاً بعد ان اظهر المستشار المالي تخوفه من احتمال ان الشركة تنزل رسوم المرور تنزيلا فاحشاً حين يأتي أجل تسليم القنال الى الحكومة ولا نعلم بماذا نصف هذا العمل لو حصل أو كيف تقبل شركة محترمة ان يذاع عنها مثل هذه الفكرة

(الثالث) . أن تقبل الشركة من يوم التعاقد ادخال العنصر المصري بين موظفيها

(الرابع) انه مادام القنال سيؤول على كل حال للحكومة المصرية بعد انقضاء مدة الامتياز الجديد أي بعد سنة ٢٠٠٨ فمن الواجب ان تتعهد الشركة في العقد الجديد بأن لا تنقص شيئاً من رسوم المرور الا بعد أخذ رأي الحكومة المصرية

هذه هي الاعتبارات التي يلزم ملاحظتها متى أريد الاتفاق من الآن على مد الامتياز . ومع ذلك نحن لا نزال نكرر أن من الخطر تجديد امتياز لم يقرب أوان تمديده من غير ضرورة ملجئة لذلك فلكل زمان حكم . ولكل جيل تصرف خاص به

على ذلك نرى المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروعا ضارا لا تصح الموافقة عليه . فلم يبق الا أن نحسب اضرار رفضنا له . ليس هناك ضرر متوقع الا أوهام لا يمكن الاعتداد بها مثل انزال قيمة الرسوم في آخر المدة واتفاق

الدول على جعل قناة السويس حرة كعرض البحر بدون عوض استهزاء بالحقوق العامة و بالسوابق كما ذكرنا ذلك قبلا . ولو تحقق ذلك لما كنا نحن الملومين فيه ولا المسئولين عنه امام الجيل المستقبل لان المتعاقد لا يمكن أن يبعد في الفروض الى حدود الخيالات . ولكنا مسئولون فقط أمام خلفنا عما نضيعه عليهم من الفوائد الجمة اذا وافقت جمعيتنا العمومية على مد الامتياز بتلك الشروط الجائرة

جداول

ا و ب و ج

جدول (١)

ايرادات شركة قنال السويس من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٩

السنوات	عدد السفن	مقدار الطن المدفوع عنها رسوم	عدد المسافرين	رسوم المرور عن الطن	مجموع الايرادات بالفرنك
١٨٧٠	٤٨٦	٤٣٦ ٦٠٩	٢٦ ٧٥٨		٩ ٢٧٤ ٣٢٩
١٨٧١	٧٦٥	٧٦١ ٤٦٧	٤٨ ٤٢٢		١٣ ٢٧٦ ٠٧٥
١٨٧٢	١ ٠٨٢	١ ٤٣٩ ١٦٩	٦٧ ٦٤٠		١٨ ٣٢٥ ٠٢٤
١٨٧٣	١ ١٧٣	٢ ٠٨٥ ٠٧٢	٦٨ ٠٣٠		٢٤ ٨٣١ ١٢٦
١٨٧٤	١ ٢٦٤	١ ٩١٥ ٥٧٠	٧٣ ٥٩٧	١٣	٢٦ ٧٢٦ ١٤٥
١٨٧٥	١ ٤٩٤	٢ ٠٠٩ ٩٨٤	٨٤ ٤٤٦	١٣	٣٠ ٨٤٤ ٦٣٦
١٨٧٦	١ ٤٥٧	٢ ٠٩٦ ٧٧٢	٧١ ٨٤٣	١٣	٣١ ١٧٤ ٦٩٤
١٨٧٧	١ ٦٦٣	٢ ٣٥٥ ٤٤٨	٧٢ ٨٢٢	١٢ ٥	٣٣ ٩٧٥ ٦٤٨
١٨٧٨	١ ٥٩٣	٢ ٢٦٩ ٦٧٨	٩٩ ٢٠٩	١٢ ٥	٣٢ ٤٩٦ ٣٣٥
١٨٧٩	١ ٤٧٧	٢ ٢٦٣ ٣٣٢	٨٤ ٥١٢	١٢	٣٠ ٩٤٩ ١٤٩
١٨٨٠	٢ ٠٢٦	٣ ٠٥٧ ٤٢٢	١٠١ ٥٥١	١٢	٤١ ٨٢٠ ٩٠٠
١٨٨١	٢ ٧٢٧	٤ ١٣٦ ٧٨٠	٠٩٠ ٥٢٤	١١ ٥	٥٤ ٦٧٦ ١٨٩
١٨٨٢	٣ ١٩٨	٥ ٠٧٤ ٨٠٩	١٣١ ٠٦٨	١١	٦٣ ٤٠٩ ٥٩٣
١٨٨٣	٣ ٣٠٧	٥ ٧٧٥ ٨٦٢	١١٩ ١٧٧	١٠ ٥	٦٨ ٥٢٣ ٣٤٥
١٨٨٤	٣ ٢٨٤	٥ ٨٧١ ٥٠١	١٥١ ٩١٦	١٠	٦٥ ٤٠٨ ٢٩٥
١٨٨٥	٣ ٦٢٤	٦ ٣٣٥ ٧٥٣	٢٠٥ ٩٥١	٩ ٥	٦٥ ٠٤٩ ٩٤٥
١٨٨٦	٣ ١٠٠	٥ ٧٦٧ ٦٥٦	١٧١ ٤١١	٩ ٥	٥٩ ٠٢٢ ٦٢٦
١٨٨٧	٣ ١٣٧	٥ ٩٠٣ ٠٢٤	١٨٢ ٩٩٧	٩ ٥	٦٠ ٥١٠ ٣٢٩
١٨٨٨	٣ ٤٤٠	٦ ٦٤٠ ٨٣٤	١٨٣ ٨٩٥	٩ ٥	٦٧ ٧٠٥ ٣٤٨
١٨٨٩	٣ ٤٢٥	٦ ٧٨٣ ١٨٧	١٨٠ ٥٩٤	٩ ٥	٦٩ ٧٦٥ ٤٩٢
١٨٩٠	٣ ٣٨٩	٦ ٨٩٠ ٠٩٤	١٦١ ٣٥٣	٩ ٥	٧٠ ٤٦٠ ٩١٠
١٨٩١	٤ ٢٠٧	٨ ٦٩٨ ٧٧٧	١٩٤ ٤٦٧	٩ ٥	٨٦ ٨٦٦ ٩١٤
١٨٩٢	٣ ٥٥٩	٧ ٧١٢ ٠٢٩	١٨٩ ٨٠٩	٩ ٥	٧٧ ٨٠٩ ٧٨١
١٨٩٣	٣ ٣٤١	٧ ٦٥٩ ٠٦٠	١٨٦ ٤٩٥	٩	٧٦ ٥٧٩ ٩٩٢
١٨٩٤	٣ ٣٥٢	٨ ٠٣٩ ١٧٥	١٦٥ ٩٨٠	٩	٧٦ ٩٥١ ١٥٤
١٨٩٥	٣ ٤٣٤	٨ ٤٤٨ ٣٨٣	٢١٦ ٩٣٨	٩	٨٠ ٧٠٢ ٧٨٧
١٨٩٦	٣ ٤٠٩	٨ ٥٦٠ ٢٨٤	٣٠٨ ٢٤٣	٩	٨٢ ٢٢٢ ٨٥٥
١٨٩٧	٢ ٩٨٦	٧ ٨٩٩ ٣٧٤	١٩١ ٢١٥	٩	٧٥ ٦٠٧ ٠٢٩
١٨٩٨	٣ ٥٠٣	٩ ٢٣٨ ٦٠٣	٢١٩ ٥٥٤	٩	٨٧ ٩٠٦ ٢٥٥
١٨٩٩	٣ ٦٠٧	٩ ٨٩٥ ٦٣٠	٢٢١ ٣٣٢	٩	٩٤ ٣١٧ ٥٠٥
١٩٠٠	٣ ٤٤١	٩ ٧٣٨ ١٥٢	٢٨٢ ٥١١	٩	٩٣ ٤٥١ ٤٠٣
١٩٠١	٣ ٦٩٩	١٠ ٨٢٣ ٨٤٠	٢٧٠ ٢٢١	٩	١٠٣ ١٢١ ٧٢٦
١٩٠٢	٣ ٧٠٨	١١ ٢٤٨ ٠١٣	٢٢٣ ٥١٣	٩	١٠٦ ٨٤٩ ٧٦٠
١٩٠٣	٣ ٧٦١	١١ ٩٠٧ ٢٨٨	١٩٦ ٠٢٤	٨ ٥	١٠٦ ٨٧٥ ٨٦٦
١٩٠٤	٤ ٢٣٧	١٣ ٤٠١ ٨٣٥	٢١٠ ٩٨٠	٨ ٥	١١٩ ١٧٦ ٣٩٨
١٩٠٥	٤ ١١٦	١٣ ١٣٤ ١٠٥	٢٥٢ ٦٩١	٨ ٥	١١٧ ٣٠٨ ١٩٧
١٩٠٦	٣ ٩٧٥	١٣ ٤٤٥ ٥٠٤	٣٥٣ ٨٨١	٧ ٧٥	١١١ ٩٨٩ ١٢٣
١٩٠٧	٤ ٢٦٧	١٤ ٧٢٨ ٤٣٤	٢٤٣ ٨٢٦	٧ ٧٥	١٢٠ ١١٨ ٥٢١
١٩٠٨	٣ ٧٩٥	١٣ ٦٣٣ ٢٨٣	٢١٨ ٧٨٥	٧ ٧٥	١١١ ٤٩٠ ٩٥٩
١٩٠٩	٤ ٢٣٩	١٥ ٤٠٧ ٥٢٧		٧ ٧٥	١٢٣ ٦١٦ ٠٩٨

مفردات حسابات سنة ١٩٠٩ م بسر وبلغت الايرادات من نوع رسوم المرور وحده ٠٩٨ر٦١٦ر١٢٠ ولعدم الا بمقدار باقي الانواع قد أضفنا ٣ ملايين على هذا المبلغ وهذه الثلاث ملايين اقل من السوابق ومن متوسط السنوات الماض بلغ مجموع الايرادات من سنة ٨٧٠ الى سنة ٩٠٨ ٣٥٨ر٥٧٢ر٢٦٨ر٢ فرنك

جدول (ب)

مصروفات شركة قنال السويس من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٨

السنوات	جملة المصروفات الاعتيادية بالفرنك	احتياطي للاستهلاك	مصاريف عمومية واحتياطي قانوني	اقساط ديون ومقررات ثابتة (١)	مصاريف غير اعتيادية (٢)
١٨٧٠	١٨ ٨٦٣ ٣٤٤		٨ ٣٢١ ٨٠٧	١٠ ٥٤١ ٥٣٧	٥ ٥٠٦ ١٧١
١٨٧١	١٥ ٩١٨ ٥٧٩		٥ ٣٥٦ ٤٢٥	١٠ ٥٦٢ ١٥٤	٣ ١٨٥ ٨٠٤
١٨٧٢	١٦ ٢٥٣ ٧٤٥		٤ ٨٣٥ ٨٤٥	١١ ٤١٧ ٩٠٠	١٢٦ ٤٩٦
١٨٧٣	١٧ ٣٤٦ ١٠٨	٢٥٠ ٠٠٠	٥ ٣٦٧ ٠١٢	١١ ٧٢٩ ٠٩٦	٧٧٩ ٦٤٦
١٨٧٤	١٨ ٦٦٧ ٥٦٨	٢٥٠ ٠٠٠	٦ ٠٤٢ ٣٧٥	١٢ ٣٧٥ ١٩٣	١ ٠٢٣ ٢٤٤
١٨٧٥	١٧ ٩٤٦ ٥٤٧	٢٥٠ ٠٠٠	٦ ١١٤ ٢٤١	١١ ٥٨٢ ٣٠٦	٢٥٣ ٤٦٢
١٨٧٦	١٧ ٢٧٢ ٠٣٩	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٣٤٧ ٤١٢	١١ ٦٤٤ ٦٢٧	٦٤٣ ٤٧٨
١٨٧٧	١٧ ٤٥٧ ٩٧٢	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٥٢٢ ٥٠٣	١١ ٦٥٥ ٤٦٩	٩٧٦ ٧١٥
١٨٧٨	١٦ ٨٩٧ ٧٥٠	٢٦٨ ٤٤٨	٥ ٠٠٧ ٢١٤	١١ ٦٢٢ ٠٨٨	٩٧٣ ٠٠٧
١٨٧٩	١٦ ٢٧٩ ١٧٥		٤ ٨٧٠ ٩٤٠	١١ ٤٠٨ ٢٣٥	٨٧٠ ٢٥٥
١٨٨٠	١٧ ٠٦١ ٤٢٨	٥٦٠ ٠٠٠	٤ ٩١٢ ٤٥٤	١١ ٥٨٨ ٩٧٤	١ ١١٦ ٧٦٨
١٨٨١	١٦ ٩١٨ ٩٧٣	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٠٣٧ ٢٤٧	١١ ٦٠١ ٧٢٦	٩٢١ ٣٨٧
١٨٨٢	١٨ ٢٦٧ ٧٨٦	٢٨٠ ٠٠٠	٦ ٣٥٥ ٦٠٣	١١ ٦٣٢ ١٨٣	١ ٤٨٤ ٣٩٤
١٨٨٣	١٨ ٩٧١ ٥٢٧	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٨٦٥ ٣٨٠	١١ ٧٢٦ ١٤٦	٤ ٣٤٣ ٣٦٠
١٨٨٤	١٨ ٥٣٥ ٨٥٢	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٢٣٩ ٣٩٤	١١ ٩١٦ ٤٥٨	٢ ٧٣٠ ٨٤٥
١٨٨٥	١٩ ٢٢٠ ٤٧٢	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٧٥١ ٣٧٣	١٢ ٠٨٩ ٠٩٩	٥ ٧٨٣ ١٠٥
١٨٨٦	١٨ ٨٦٤ ١٨٥		٦ ٦٢٦ ٩٦٢	١٢ ٢٣٧ ٢٢٣	١٠ ١٤٥ ٩١٥
١٨٨٧	١٨ ٧٢١ ٣٥٨	٠٣٠ ٠٠٠	٦ ٤٩٢ ٥١٤	١٢ ١٩٨ ٨٤٤	١٨ ١٣٩ ٧٦٦
١٨٨٨	١٩ ٦٣٣ ٦٥١	٤٨٠ ٠٠٠	٦ ٩٥٤ ٢٣٦	١٢ ١٩٩ ٤١٥	١٣ ٠٧٤ ٨٣٩
١٨٨٩	٢٠ ٧٥٢ ٠٧٥	٤٣٠ ٠٠٠	٨ ٠٨٠ ٨٢١	١٢ ٢٤١ ٢٥٤	٩ ٥٩٣ ٦٨٤
١٨٩٠	٢٠ ٥٢٧ ٠٦٧	٤٣٠ ٠٠٠	٧ ٩٠٤ ٣٤٠	١٢ ١٩٢ ٧٢٧	١٠ ٥٢٥ ٤٣٩
١٨٩١	٢٤ ٤٧٤ ٢٧١	٨٨٠ ٠٠٠	٨ ٢٩٣ ٨٣٨	١٥ ٣٠٠ ٤٣٣	٨ ٧٠٢ ٤٩٩
١٨٩٢	٢٤ ٢٨٠ ٧٣٣	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ١٥٥ ٣١١	١٥ ٨٤٥ ٤٢٢	١١ ٠٧٩ ٨١٨
١٨٩٣	٢٤ ١٦٤ ٢٣٩	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ١١٩ ٦٢٤	١٥ ٧٦٤ ٦١٥	٦ ٨٧٧ ٤٤٧
١٨٩٤	٢٤ ٠٢٨ ٧٢٩	٢٣٠ ٠٠٠	٧ ٨١٢ ١٨٢	١٥ ٩٨٦ ٥٤٧	٤ ٧٦٢ ١٣٧
١٨٩٥	٢٥ ٦٣٥ ٣٠٧	٢٦٠ ٠٠٠	٩ ٢٣٨ ٣٧٨	١٦ ١٣٦ ٩٢٩	٣ ٩٠٩ ١٨٨
١٨٩٦	٢٥ ٩١٣ ٨٠٦	٢٣٠ ٠٠٠	٩ ٥١٦ ٩٣٢	١٦ ١٦٦ ٨٧٣	٣ ١٦٩ ٥٦٢
١٨٩٧	٢٤ ٤٩٠ ٩٢٢		٨ ٢٢٢ ٢٥٠	١٦ ٢٦٨ ٦٧٢	٣ ١٠٤ ١٣٨
١٨٩٨	٢٧ ٣١٦ ٠١٣	٢ ٨٥١ ٧٤٤	٨ ٢٥٣ ٠٢٧	١٦ ٢١١ ٢٤١	٢ ٢٩٥ ٨٦٦
١٨٩٩	٢٨ ٣٦٣ ١٦٦	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٨ ٦٣٧ ٤٢١	١٦ ٢٢٥ ٧٤٥	٢ ٨٣٣ ٣٧٥
١٩٠٠	٢٩ ١٤٨ ٢٦٤	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٢٩ ٦٢١	١٦ ٦١٨ ٦٤٣	٢ ٢٩٥ ٩٥٨
١٩٠١	٢٨ ٤٤٥ ٩٩٩	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٩ ٣٥٦ ٧٤٢	١٦ ٣٨٩ ٢٥٧	٢ ٨٠٦ ٨٨٨
١٩٠٢	٣٠ ٢٩٨ ٧٤١	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٩ ٦٩٣ ٥٢٢	١٥ ٣٠٥ ٢١٩	٤ ١٣٧ ٩١٧
١٩٠٣	٢٩ ٤١٦ ٣٠٥	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ١١٤ ٩٥٦	١٥ ٣٠١ ٣٤٩	٣ ٣٨٢ ٠٣٣
١٩٠٤	٢٩ ١٥٧ ٨٠٩	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٦٢ ٢٨٠	١٥ ٢٩٥ ٥٢٩	٤ ٣٩٤ ٩٨٥
١٩٠٥	٢٩ ١٠٣ ٦٩٩	٤ ٢٥٠ ٠٠٠	٩ ٥٦٧ ٤٠٧	١٥ ٢٨٦ ٢٩٢	٤ ٦٤٧ ٤٩٧
١٩٠٦	٣٠ ٣٩٩ ١٥٠	٤ ١٥٠ ٣٢١	١٠ ٩٦٧ ٩٨٢	١٥ ٢٨٠ ٨٤٧	٦ ٤٣٥ ٧٤٤
١٩٠٧	٣١ ٧٦١ ٩٨٨	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	١١ ٩٨٩ ١٩٨	١٥ ٢٧٢ ٧٩٠	٨ ٧١٣ ٧٧٩
١٩٠٨	٣٣ ٠٣٢ ٣٥٠	٤ ١٥٨ ١٣١	١٣ ٦١٠ ٣١١	١٥ ٢٦٣ ٩٠٨	١٢ ٣٥٠ ٠٨١
جملة	٨٧٩ ٨٠٨ ٥٩١	٥٠ ٢٧٨ ٦٤٤	٢٩٩ ٤٤٧ ٠٨٠	٥٣٠ ٠٨٢ ٩٦٦	١٨٨ ٠٩٧ ٠٩١

(١) المبالغ التي بهذه الخانة هي عبارة عن اقساط قرض سنة ١٨٦٧—١٨٦٨ وقرض ١٨٨٠ و١٨٨٧ ومرتب مامور مصر ومعاش عائلة دولسبس والرسوم المستحقة للحكومة الفرنساوية نظير تسجيل الشركة بفرنسا . اما اقساط بونات سنة ١٨٧٥ وقسط استهلاك رأس المال فغير داخله في هذه الخانة

(٢) المصاريف الغير اعتيادية هي : مصاريف تحسين وتوسيع القنال وتؤخذ من مبالغ القروض التي اصدرتها او تصدرها الشركة واذا تقد هذا المال يؤخذ اللازم لهذه المصاريف موقتا من النقدية المتوفرة بالشركة الى ان يصدر قرض جديد وهذه المصروفات تضاف سنويا الى

جـدول (ج)

مقدار اسعار السهام وحصص التأسيس وصافي ارباحها كل سنة

السنتين	صافي الارباح الموزعة على الاسهم باعتبار سهم واحد				متوسط اسعار الاسهم	
	الاسهم الاصلية actions		اسهم الانتفاع		حصص التاسيس	
	س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك
١٨٧٠	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧١	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٢	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٣	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٤	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٥	٠	٢٤ ٩٢٠	٠	—	٠	١ ٠٢٩
١٨٧٦	٠	٢٦ ٠٥٩	٠	٣ ٤٥٠	٠	١ ٩٤٢
١٨٧٧	٠	٣٠ ٢٩٢	٠	٧ ٧٤٨	٠	٤ ٣٦٥
١٨٧٨	٠	٢٨ ٩٠٢	٠	٦ ٤٣٨	٠	٣ ٥٧٢
١٨٧٩	٠	٢٨ ٠٤٨	٠	٤ ٨٧٢	٠	٢ ٧٠٣
١٨٨٠	٠	٤٤ ٧٥٤	٠	٢١ ٨٨٦	٠	١١ ٦٥٢
١٨٨١	٠	٦٥ ٧٦٩	٠	٤٠ ٦٦١	٠	٢٣ ٢٢٣
١٨٨٢	٠	٧٦ ٨٥٥	٠	٥١ ٩٢١	٠	٢٩ ٥٠٨
١٨٨٣	٠	٨٣ ١٣٦	٠	٥٨ ٩٥٩	٠	٣٣ ٤٧٤
١٨٨٤	٠	٨١ ٩٥٤	٠	٥٨ ١٣٣	٠	٣٣ ٠٢٤
١٨٨٥	٠	٨٠ ٦٤٢	٠	٥٦ ٥٥٢	٠	٣٢ ١٢٩
١٨٨٦	٠	٧٠ ٦٩٢	٠	٤٦ ٦٠٠	٠	٢٦ ٥٠٩
١٨٨٧	٠	٧٣ ٤٤٢	٠	٤٩ ٥٣٩	٠	٢٨ ١٣٢
١٨٨٨	٠	٨٤ ٤٧٨	٠	٦٠ ٤٩٩	٠	٣٤ ٢٩٥
١٨٨٩	٠	٨٥ ٨٩٤	٠	٦١ ٨٨٩	٠	٣٥ ١٠٥
١٨٩٠	٠	٨٦ ٧٥١	٠	٦٢ ٧٨٢	٠	٣٥ ٦٣٣
١٨٩١	٠	١٠٥ ٥٠٠	٠	٨١ ٣١٣	٠	٤٦ ٠٩٨
١٨٩٢	٠	٩٢ ٣٦٦	٠	٦٨ ٦٢٠	٠	٣٨ ٩٣٣
١٨٩٣	٠	٩٠ ٣٧٣	٠	٦٦ ٩٥١	٠	٣٧ ٩٧٥
١٨٩٤	٠	٩٠ ٠٠٠	٠	٦٦ ٤٤٦	٠	٣٧ ٦٩٤
١٨٩٥	٠	٩٢ ٥٠٠	٠	٦٨ ٨٩٥	٠	٣٩ ١٢٥
١٨٩٦	٠	٩٢ ٥٠٠	٠	٦٩ ١٥٥	٠	٣٩ ٣٣٧
١٨٩٧	٠	٩٠ ٠٠٠	٠	٦٦ ٧٩٩	٠	٣٨ ٠٣٢
١٨٩٨	٠	١٠٠ ٠٠٠	٠	٧٦ ٤٦٠	٠	٤٣ ٥٥٥
١٨٩٩	٠	١٠٨ ٠٠٠	٠	٨٤ ٦٧١	٠	٤٨ ٢٧٣
١٩٠٠	٠	١٠٨ ٠٠٠	٠	٨٤ ٧٩٨	٠	٤٨ ٣١٠
١٩٠١	٠	١٢٥ ٠٠٠	٠	١٠١ ٦٤٦	٠	٥٧ ٧٦٨
١٩٠٢	٠	١٢٥ ٠٠٠	٠	١٠١ ٥٦٤	٠	٥٧ ٦٩٧
١٩٠٣	٠	١٣٠ ٠٠٠	٠	١٠٦ ٦٠٨	٠	٦٠ ٥٠٦
١٩٠٤	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٤٤٧	٠	٦٦ ٥٧٠
١٩٠٥	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٥٤٩	٠	٦٦ ٦٢٩
١٩٠٦	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٦٦٥	٠	٦٦ ٧٣٤
١٩٠٧	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٦٢١	٠	٦٦ ٧١٨
١٩٠٨	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ١٢٦	٠	٦٦ ٤٨٩

متوسط اسعار الاسهم		
س	فرنك	
٠	٢٧٢ ٨٦٨	
٠	٢٠٨ ١٣٥	
٠	٣٥٥ ١٣٣	
٠	٤٣٤ ٩٣٥	
٠	٤٢٢ ١٩٠	
٠	٦٧٤ ٠٥٢	
٠	٧٠١ ٦٣٧	
٠	٦٧٧ ٨٧٩	
٠	٧٥١ ٧٣٧	
٠	٧٢٤ ٤٠١	
٠	١ ٠٧٥ ٨٨١	
٠	١ ٩٧٥ ٩٥٥	
٠	٢ ٥٣٧ ٢٤٣	
٠	٢ ٣٧٢ ٠١٧	
٠	١ ٩٦٧ ٧٠٦	
٠	٢ ٠٣٥ ٣٩٧	
٠	٢ ٠٩٤ ٤٣٠	
٠	٢ ٠١١ ٠٤٩	
٠	٢ ١٦٨ ١٠٥	
٠	٢ ٢٩٦ ٠٩٨	
٠	٢ ٣٤٨ ٤٨١	
٠	٢ ٦٦٠ ٦٤١	
٠	٢ ٧١٢ ٨٨٤	
٠	٢ ٦٧٤ ٠١٨	
٠	٢ ٨٦١ ٨٢٢	
٠	٣ ٢٤٩ ١٠٧	
٠	٣ ٣٤٧ ٤٨٥	
٠	٣ ٢٣٣ ٩٧٥	
٠	٣ ٥٨٣ ٣٧٢	
٠	٣ ٦٢٠ ٩٥٧	
٠	٣ ٥٠٨ ٣٢٠	
٠	٣ ٧١٣ ٦٧٧	
٠	٣ ٩٢٣ ٥٧٤	
٠	٣ ٩٠٤ ٧٠٢	
٠	٤ ٢٠٩ ٥٠٩	
٠	٤ ٤٦١ ١٤٠	
٠	٤ ٤٧١ ٣٠٧	
٠	٤ ٥٥٢ ٣١٥	
٠	٤ ٤٤٥ ٩٤٤	

الارباح الموضحة اعلاه هى عن صافى المنصرف عن كل سهم وحصة بخلاف الرسوم المستحقة للحكومة الفرنساوية وهو تبلغ عن كل سهم من السهام الاصلية نحو ١٠ فرنك حيث ان الارباح التى خصت السهم الواحد من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٨ بلغت نحو ١٥ فرنك والصافى منها هو ١٤١ والباقي هو الذي أخذته الحكومة الفرنساوية وعلى هذه النسبة أرباح باقي السهام